

**فلك الامارة** فان نوى طلقته الاطلاق كناية وولطى هو وغيره امره بلا شرط ولا  
 لامر انما اشركت معها فان نوى اصل الطلاق فواحدة ومع العدد ظلتان لانه  
 يخصها بواحدة ونصف على الاصح ويحل فان زاد معها في هذا الطلاق واحدة  
 من اخرى طلقت لثلاثة نكته والثالثة واحدة بغير عيب وهو محرم في غيرها اذا  
 نوى اشرك انثائه معها في العدد والواحدة فيها ايضا ولو قال ان طلق  
 عشرا فالت كعقبي ثلاثا والباقي لغيرك لم يقع على الضرة شي لان  
 الرابذة على ثلاثا لغيره كما لا بد لعين نوى به طلاقها طلقت ثلاثا احل  
 بها مناه في الكتاب كذا قاله المعري والمذاهب كذا قاله المعري انه ان قالت  
 كعقبي واحدة فعالم والباقي لغيرك لثلاثا والضرار بطلقت ان نوى  
 او قالت كعقبي ثلاثا لثلاثا الفاء على الضرر **فصل في الاستئنا**  
**بصح الاستئنا** الوقوع في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو الاخذ بالاول  
 او احدي اخرها تحضفا وتعدو بالاول والمصل والثاني التقطع والاذل  
 له هذا الاطلاق الاستئنا على محض ومثل الاستئنا يسمى استئنا عسا  
 المغلق بالمشية وغيرهما من تباير التعلقات حكما ما في من الشرط ما عدا  
 الاستئنا عام في النوعين **بشرط انصاله** المستثنى من عرفا بحيث  
 بعد كلاما واحدا واحدا في الاصلين او باجماع اهل اللغة ولعلم لم يتعدوا  
 خلاف ابن عباس لسند وانه لم يصح عنه **ولا ضرر في الاتصال** **سكت نفس**  
**وحي** ونحوهما العزم وعطس او سعال والسكوت للسند كما قاله في الايمان  
 ولا ينهاه اشتراط قصده هل الفراغ لانه قد يقصد اجمالا غير اشتراط العدد  
 الذي يستثنى وذلك لان ما ذكره سبب كالعهد فاصلا غير اختلاف الكلام الاضني  
 وان قيل لا ما له به اتفاق وقد قيل اتصال من قوله لو قاله ان طلق ثلاثا ما زانية  
 ان شاء الله تعالى صح الاستئنا وعلم بذلك ما صرحوا به وهو ان الاتصال هنا  
 المبلغ من بين احكام البع وهو لغير دعوى انما نفي رقيقى كونه مثله  
 ممنوع بل سكت شعر عتاسه اعرف بالضرر وان زاد على ثلثه نحو النفس  
 خلاف هنا لانه جعل بين كلام اثنين ما لا يخل بين كلام واحد **قلت**  
**ويشترط ان نوى الاستئنا** والحي به ما في معناه كانت طالق بعدد في كالم  
 مما قد مناه **فيل فرغ المين في الاصح والداعل** لانه رافع لبعض ما سبق  
 فاحجب قصده للوقوع بخلافه بعد فرغ لفظ اليمين اجماعا على ما حكاه جمع  
 بخلافه ما لو فرغ من كده واخلاقه فيه او باره فقط او ارجه فقط او اثناه  
 فقط فصح ما قبل ذلك كلام المصنف هنا ويجوز ان ياتي في الاقراران هنا فالت  
 ثلاث طالق ثلاثا الواحدة او ان دخلت ما مر في اقرارانها فبانت باين

حاشية على قوله فلو قاله ان طلق  
 عشرا فالت كعقبي ثلاثا والباقي  
 لغيرك لم يقع على الضرة شي لان  
 الرابذة على ثلاثا لغيره كما لا  
 بد لعين نوى به طلاقها طلقت  
 ثلاثا احل بها مناه في الكتاب  
 كذا قاله المعري والمذاهب كذا  
 قاله المعري انه ان قالت كعقبي  
 واحدة فعالم والباقي لغيرك لثلاثا  
 والضرار بطلقت ان نوى او قالت  
 كعقبي ثلاثا لثلاثا الفاء على  
 الضرر فصل في الاستئنا بصح  
 الاستئنا الوقوع في الكتاب والسنة  
 وكلام العرب وهو الاخذ بالاول  
 او احدي اخرها تحضفا وتعدو  
 بالاول والمصل والثاني التقطع  
 والاذل له هذا الاطلاق الاستئنا  
 على محض ومثل الاستئنا يسمى  
 استئنا عسا المغلق بالمشية  
 وغيرهما من تباير التعلقات  
 حكما ما في من الشرط ما عدا  
 الاستئنا عام في النوعين بشرط  
 انصاله المستثنى من عرفا  
 بحيث بعد كلاما واحدا واحدا  
 في الاصلين او باجماع اهل اللغة  
 ولعلم لم يتعدوا خلاف ابن عباس  
 لسند وانه لم يصح عنه ولا ضرر  
 في الاتصال سكت نفس وحي ونحوهما  
 العزم وعطس او سعال والسكوت  
 للسند كما قاله في الايمان ولا  
 ينهاه اشتراط قصده هل الفراغ  
 لانه قد يقصد اجمالا غير اشتراط  
 العدد الذي يستثنى وذلك لان ما  
 ذكره سبب كالعهد فاصلا غير  
 اختلاف الكلام الاضني وان قيل لا  
 ما له به اتفاق وقد قيل اتصال  
 من قوله لو قاله ان طلق ثلاثا  
 ما زانية ان شاء الله تعالى صح  
 الاستئنا وعلم بذلك ما صرحوا  
 به وهو ان الاتصال هنا المبلغ  
 من بين احكام البع وهو لغير  
 دعوى انما نفي رقيقى كونه مثله  
 ممنوع بل سكت شعر عتاسه اعرف  
 بالضرر وان زاد على ثلثه نحو  
 النفس خلاف هنا لانه جعل بين  
 كلام اثنين ما لا يخل بين كلام  
 واحد قلت ويشترط ان نوى  
 الاستئنا والحي به ما في معناه  
 كانت طالق بعدد في كالم مما قد  
 مناه فيل فرغ المين في الاصح  
 والداعل لانه رافع لبعض ما سبق  
 فاحجب قصده للوقوع بخلافه  
 بعد فرغ لفظ اليمين اجماعا على  
 ما حكاه جمع بخلافه ما لو فرغ  
 من كده واخلاقه فيه او باره فقط  
 او ارجه فقط او اثناه فقط فصح  
 ما قبل ذلك كلام المصنف هنا  
 ويجوز ان ياتي في الاقراران هنا  
 فالت ثلاث طالق ثلاثا الواحدة  
 او ان دخلت ما مر في اقرارانها  
 فبانت باين

والمعجم

واما بحر الخلاف المار فيه الكناية هنا لا مكان العرف بل ان الاستئنا صح في الرفع  
 فليق في ذلك اشعارا بخلاف الكناية فان بالضعف دلالتها على الرفع فيحتاج  
 اليه كذا قرى وهو افتراء النية كل القطع على ما مر من كناية عن المنزلة واقره  
 فمن قال ان طالق نوى ان دخلت الدار اذ ان نوى ذلك انما الحكمة فوجهك  
 كما في نية الكناية انضوي في ما مر في الكناية هنا لكن يشكك على صميم المنهاج  
 حيث صرح في اقراران نيتها بكل اللفظ وهنا ما حكاه لرفع النية لبعضه  
 ولا يخلص عن ذلك الا بما قرئنا به واما الحق ما ذكره بالكتابة لان الرفع فيه  
 بمجرد النية مثلا بخلاف ما هنا **ويشترط** ايضا ان يعرف معناه ولو وجبه  
 وان تلفظ به بحيث يسمع نفسه ان يعتدل سرحه ولا يعرفه الا بالقبول وان  
 لا يجمع مفرق ولا يفرق مجمع في مستثنى او مستثنى منه لاجل الاستعراق  
 ارضعه **وعدم استعراقه** فالمستعرق ثلاثا الا لا يثابا بل بالاجماع  
 فقع الثلاث ولو قاله ان طلق ثلاثا الاضف الثالث الارجع الاسدس الا  
 لم تطلقه ثلاثا وان قصد الاستئنا بشرطه كما في قوله اللهم جده الله طالق  
 لان الطلاق لا يتعقد الا بالمعنى ان طلق ثلاثا الاضف طلقه ثلاثا  
 طلقه فقع الارجع طلقه فلا يقع الاسدس طلقه فقع الاضف طلقه ثلاثا  
**ولو قال ان طلق ثلاثا الاضف واحد** فواحدة لا يقع  
 المفرق لاجل الاستعراق بل يزد كل حكمه كما هو شأن التعاطفاته ومن بشر  
 طلقه عن موطوءة في طالق وطاق واحدة وفي طلقين اثنين واذا لم يجمع  
 المفرق كان المعنى الاثنين لا تتعاقب فقع واحدة فيصير قوله واجدة  
 مستغرقا فيصير واقع واحدة **وقيل ثلاث** سأل على الجمع فكون مستغرقا  
 فيصير من اصله او ان طلق **ثنتين** **واحدة** **واحدة** **ثلاث** لانه  
 لاجل اذا الرجوع بحكم الاستعراق كانت الواحدة مستغنية عن الواحدة وهو  
 مستعرق فيصير واقع الثلاث **وقيل ثقتان** سأل على الجمع في المستثنى منه  
 ومن المستعرق كل امره لا يفرق طالق ولا امره سواءها كاحص به السكوت  
 بخلاف ما لو امر طالق غير طلق فلا يقع عند قصد الاستئنا ومثله كل امره الى  
 سوى التي في الفاعل طلق ففرق بين التقديم والتأخير ولا فرق في  
 المعلنين بين نصب غير ولا ولا نيت المحرك وغيره ولا بين غير وسواك ولا قال  
 ان طالق ثلاثا او اطلق واحدة ولا كما لا واحدة وقصد بذلك الاستئنا  
 فالذي نظير كما قاله اليقيني في نوع طلقين فقط والاشعر كلام المعشرف  
 بصحة استئنا الاكثر لقوله ان طالق ثلاثا الاضف اثنين وهو كذلك لو ارد  
 على طلاق المستعرق صحة استئنا ان شاء الله حيث رفعت النسبة

حاشية على قوله فلو قاله ان طلق  
 عشرا فالت كعقبي ثلاثا والباقي  
 لغيرك لم يقع على الضرة شي لان  
 الرابذة على ثلاثا لغيره كما لا  
 بد لعين نوى به طلاقها طلقت  
 ثلاثا احل بها مناه في الكتاب  
 كذا قاله المعري والمذاهب كذا  
 قاله المعري انه ان قالت كعقبي  
 واحدة فعالم والباقي لغيرك لثلاثا  
 والضرار بطلقت ان نوى او قالت  
 كعقبي ثلاثا لثلاثا الفاء على  
 الضرر فصل في الاستئنا بصح  
 الاستئنا الوقوع في الكتاب والسنة  
 وكلام العرب وهو الاخذ بالاول  
 او احدي اخرها تحضفا وتعدو  
 بالاول والمصل والثاني التقطع  
 والاذل له هذا الاطلاق الاستئنا  
 على محض ومثل الاستئنا يسمى  
 استئنا عسا المغلق بالمشية  
 وغيرهما من تباير التعلقات  
 حكما ما في من الشرط ما عدا  
 الاستئنا عام في النوعين بشرط  
 انصاله المستثنى من عرفا  
 بحيث بعد كلاما واحدا واحدا  
 في الاصلين او باجماع اهل اللغة  
 ولعلم لم يتعدوا خلاف ابن عباس  
 لسند وانه لم يصح عنه ولا ضرر  
 في الاتصال سكت نفس وحي ونحوهما  
 العزم وعطس او سعال والسكوت  
 للسند كما قاله في الايمان ولا  
 ينهاه اشتراط قصده هل الفراغ  
 لانه قد يقصد اجمالا غير اشتراط  
 العدد الذي يستثنى وذلك لان ما  
 ذكره سبب كالعهد فاصلا غير  
 اختلاف الكلام الاضني وان قيل لا  
 ما له به اتفاق وقد قيل اتصال  
 من قوله لو قاله ان طلق ثلاثا  
 ما زانية ان شاء الله تعالى صح  
 الاستئنا وعلم بذلك ما صرحوا  
 به وهو ان الاتصال هنا المبلغ  
 من بين احكام البع وهو لغير  
 دعوى انما نفي رقيقى كونه مثله  
 ممنوع بل سكت شعر عتاسه اعرف  
 بالضرر وان زاد على ثلثه نحو  
 النفس خلاف هنا لانه جعل بين  
 كلام اثنين ما لا يخل بين كلام  
 واحد قلت ويشترط ان نوى  
 الاستئنا والحي به ما في معناه  
 كانت طالق بعدد في كالم مما قد  
 مناه فيل فرغ المين في الاصح  
 والداعل لانه رافع لبعض ما سبق  
 فاحجب قصده للوقوع بخلافه  
 بعد فرغ لفظ اليمين اجماعا على  
 ما حكاه جمع بخلافه ما لو فرغ  
 من كده واخلاقه فيه او باره فقط  
 او ارجه فقط او اثناه فقط فصح  
 ما قبل ذلك كلام المصنف هنا  
 ويجوز ان ياتي في الاقراران هنا  
 فالت ثلاث طالق ثلاثا الواحدة  
 او ان دخلت ما مر في اقرارانها  
 فبانت باين

عبرك

ما لم يقصد الوصف ويجزئ  
 فلا يفوض في غيره او اخرج  
 اذا لم يجرى امره او مقصده  
 بوصف غيره لا في طالق  
 مؤلف